تمهيد الفصل الثالث:

تحتل البنوك الجزائرية مكانة متميزة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بخدمة أصحاب الودائع بالمحافظة على أموالهم ودفع فوائد لقاء استعمالها، كما تتحصل على فوائد لقاء منحها القروض، وهو ما يشكل موردا هاما بنسبة كبيرة من الإيرادات، ونتيجة ذلك إما الربح أو الخسارة تكون حاصل الفرق بين إيراداتها ومصاريفها، والتي تعد ثمرة أدائها خلال فترات زمنية معينة.

ولضمان بقاء هذه البنوك ضمن المحيط التنافسي يقوم البنك المركزي بالرقابة على هذه البنوك وتقييم أدائها، والبنوك الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة ومن بين المعايير التي يجب على البنوك الالتزام بها هي معايير **camels** وهي معايير تستخدم لتقييم أداء البنوك من طرف البنك المركزي والرقابة عليها، وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح كيفية تقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نموذج التقييم المصرفي **camels** وإلى أي حد يتم الالتزام بهذا المعيار وكيف يتم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق هذا المعيار، ويتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنظام التقييم المصرفي camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية)؛

المبحث الثالث: مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمؤشرات السيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن الأهمية الاستراتيجية للفلاحة الجزائرية والحاجة الملحة إلى تغطية الطلب على الموارد الغذائية جعل الزراعة تحتل المكانة الأولى للدولة في الاقتصاد الجزائري، بحيث أصبحت من بين الاهتمامات الأولى للدولة نظرا لركود الإنتاج الزراعي وتقهقر القروض المحققة.

بالإضافة إلى الدور المحدود الذي يلعبه البنك الوطني الجزائري في تعبئة الموارد اتجاه القطاع الفلاحي، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى انشاء بنك قادر على تحقيق المشاريع الفلاحية وتمويل القطاع الزراعي، وهذا البنك هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعتبر مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل تحقيق سياسة الحكومة التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سنبين دوره ومهامه مع عرض هيكله التنظيمي

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبقى بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي، حيث بذل مسؤولو البنك جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني خاصة في المناطق ذات المؤهلات الاقتصادية، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل، وفي إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، تم وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التغيرات المحتملة التي يفرضها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياطات العملاء[1].

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية إضافة إلى سمعته الجيدة التي اكتسبها لدى المتعاملين التجاريين والزبائن من مختلف شرائح المجتمع.

تأسس هذا الأخير " بنك الفلاحة والتنمية الريفية " طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 16 مارس 1982 حيث ظهر هذا الأخير نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال يقدر ب 22 مليار دج موزع على 220 سهم، قيمة كل سهم 10.000.000 دج من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقيته، وقد تطور رأسمال البنك إلى حوالي 33 مليار دج خلال السنوات الأخيرة، وأسهمها مقسمة إلى أربعة أجزاء كما يلي:

- 35% صناعة وزراعة غذائية.

[1]- محمد زيدان، **أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، الملتقى الوطني الثاني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار ، أيام 24 و 25 أفريل 2006، ص8.

- 25% سلع تجهيزية.
- 10% صناعة متنوعة.
- 10% خدمات.

بموجب قانون 88-01 الذي يحمل قانون التوجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية، فإنه في بداية سنة 1988م أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة اقتصادية عمومية على شكل شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

وبموجب قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي يقدم أكبر استقلالية للبنوك وهذا نتيجة إلغاء نظام التخصص سنة 1986، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك عمد إلى توسيع مجال نشاطه وتدخلاته في المجال المالي، وهو الآن في صدد شق طريق في سوق يتميز بمنافسة قوية بأكثر من 300 وكالة موزعة عبر التراب الوطني، ومن جهة أخرى قام بإدخال خدمات وتكنولوجيا حديثة في معاملاته من بينها:

- تطوير نظام الاتصال بين البنوك بكل فعالية وسرعة، وذلك بإدخال نظام SWIFT.
- تسهيل وتبسيط العمليات البنكية بين فروعه، وذلك بإدخال نظام SYBU.
- إصدار بطاقة الدفع.
- إصدار دفاتر ادخارية بفائدة 14%.
- حددت مدة حياة المؤسسة ب99 سنة ابتداءا من يوم تسجيلها في السجل التجاري، كما أن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فروع عبر كامل التراب الوطني حوالي 32 فرع، وبإمكانه فتح وكالات أخرى بقرار مجلس الإدارة.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحية والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14-04-1990والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك

استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا للأهمية التي يكتسبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في السوق، والتي تعتبر عديدة و نوجزها فيما يلي:

أ- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد السارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف للقيام بمجموعة من المهام أهمها ما يلي:

- المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي والفلاحي؛
- تمويل النشاطات الفلاحية التقليدية والصناعة والزراعية والصيد وكل ما يتعلق بتطوير العالم الريفي، وذلك من خلال تقديم القروض بمختلف أنواعها وأشكالها؛
- تمويل برامج التنمية والسياسات المسطرة من طرف الدولة الخاصة بالقطاع الفلاحي؛
- المشاركة في الأسواق المالية وذلك من خلال شراء وبيع الأسهم والسندات؛
- تمويل الأنشطة التي ليس لها علاقة بالقطاع الفلاحي مثل الصناعة، السياحة والتجارة الدولية، وذلك بعد إلغاء نظام التخصص.

ب- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتلخص أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي والإنتاجي؛
- رفع مساهمة القطاع الفلاحي والزراعي في الإنتاج الوطني، ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؛
- البقاء في المراتب الأولى بقائمة البنوك وأخذ حصة السوق المصرفي الخاصة، وذلك بعد التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري وانتقاله من اقتصاد المركز إلى الاقتصاد الحر، ومحاولة جمع أكبر قدر ممكن من الودائع بكل أنواعها؛
- تحسين جودة ونوعية الخدمات عن طريق استعمال أحدث الطرق وأكفأ العمال، بالإضافة إلى توسيع الأراضي الفلاحية وتوفير رأسمال للفلاحين للاستمرار في نشاطهم؛
- الحفاظ على الزيادة في المردودية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض المخاطر المتعلقة بمختلف الأنشطة؛
- التواجد قرب الزبائن وفي كل أنحاء الوطن وذلك بفتح فروع في كل منطقة فلاحية وزراعية.

المطلب الثالث: قواعد الحذر المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتوافق مع معايير بازل

تبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال احترامه لقانون النقد والقرض مقررات لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى لسنة 1988 وعمل على تطبيق هذه المقررات بشيء من التمهل والتدرج، وذلك من خلال العمل على ربط رأس مال البنك بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وتعزيز سلامة المصرف بشكل عام.

حيث حمل قانون النقد والقرض 10/90 في طياته مبادئ وميكانيزمات جديدة للعمل المصرفي، والتي تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها الجهاز المصرفي الجزائري في المستقبل، إذ يعتبر من أهم القوانين الصادرة بشأن تنظيم وإصلاح الجهاز المصرفي، فقد جاء بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه.

كما أن البنك عمل على مسايرة التغيرات التي طرأت على الاتفاقية ، وذلك من خلال التجاوب مع التعديلات التي حدثت في قانون النقد والقرض، وهذا لأن الاتفاقية قد صممت لتحسين جودة متطلبات رأس المال، لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لقواعد الحذر المطبقة في البنك للتوافق مع معايير لجنة بازل

الفرع الأول: مدى تكيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع معايير بازل الأولى

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال احترام قرارات مجلس النقد والقرض باعتباره من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون 10/90 فهو يمثل أعلى هيئة لبنك الجزائر والتي جاء من بينها ما يلي:

أولا: **رأس المال الأدنى**

تعتبر قاعدة تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، ويتوقف على هذه القاعدة ممارسة النشاط المصرفي بإلزام البنوك والمؤسسات المالية على تحرير حد أدنى لرأس المال، وهو محدد ب 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية (المادة 02 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية)، وقد تم منح مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد قدرها سنتان بداية من تاريخ إصدار هذا النظام (المادة 04 من النظام رقم 04-01)، كما ألزمت المادة الثالثة من النظام رقم 04-01 على البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب تأمينه لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

ثانيا: نسبة تغطية المخاطر

تعرف كذلك بنسبة الملاءة أو نسبة كوك وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك والمخاطر المرجحة المحتملة من جراء القروض التي يقدمها لعملائه[2]، وقد أولى بنك الجزائر أهمية كبرى لهذه النسبة، وجاء احترام تطبيقها بصفة تدريجية وذلك لكي تتوافق وطبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية وخاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا لضعف رؤوس أمواله، وحداثة تطبيق هذه القواعد على مستوى البنك وجاء تطبيق نسبة كوك تدريجيا على مراحل، حدد آخر أجل لها ديسمبر 1999، ويتم الاعتماد في احتساب نسبة تغطية المخاطر أو نسبة كوك في البنك على نفس معادلة اتفاقية بازل الأولى كما يلي:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\%$$

ثالثا: نسبة السيولة

تعتبر نسبة السيولة من بين قواعد الحذر الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للبنوك المتمثلة في البنك المركزي الواجبة التطبيق من طرف البنوك، ونجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بتطبيق هذه النسبة وهذا من أجل تحقيق ملاءة آجال واستعمالات الأموال، بحيث توفر هذه النسبة من حيث المبدأ إمكانية مواجهة طلب للسحب التي قد يتعرض لها البنك، وكذلك سائر المطلوبات المستوجبة، ويسعى البنك لتحقيق هذا الهدف بشكل أمثل من خلال ضمان تساوي الأموال السائلة لديه خلال فترة معينة مع مجموع التزاماته وبعبارة أخرى حين تبلغ نسبة السيولة 100%، وتحسب نسبة السيولة في البنك كما يلي:

$$\frac{\text{نسبة الأصول السائلة في المدة القصير}}{\text{نسبة الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \geq 1$$

رابعا: نسبة تقسيم المخاطر

تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا للتقليل من المخاطر التي قد تؤدي إلى الإفلاس، حيث أوجبت قواعد الحذر الصادرة في قانون النقد والقرض على البنوك القيام بتنويع العملاء والرقابة والمتابعة المستمرة لهم.

كما أن تركيز تعامل البنك على عدد محدود من العملاء يجعل وضعية البنك ومركزه المالي حساسا بدرجة كبيرة للمخاطر في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد، حيث يعد هذا التنويع بمثابة حماية للبنك، وتهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى للعلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنك وحقوقه على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وهذا من أجل تخفيف تأثير إفلاس المدينين أو أكثر على الوضعية

[2]- المادة 02 من التنظيم رقم 91-09 المؤرخ في 14-08-1991 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

المالية للبنك، وتحدد قواعد الحذر المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية نوعين من التقسيم للمخاطر وهذا احتراما لما جاء في قانون النقد والقرض كما يلي:

حد أقصى للعلاقة بين إجمالي المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ الأموال الخاصة الصافية، حيث أن المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة الصافية للبنك كما يلي:

$$\frac{\text{المخاطر الناتجة عن عمليات المستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \leq 25\%$$

ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في مضاعف نسبة الملاءة أي نسبة 16%، حيث أن إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تحصل كل واحد منهم على حجم قروض تتجاوز نسبة 15% من الأموال الخاصة الصافية ولا يجب أن تفوق 10 مرات الأموال الخاصة الصافية للبنك.

خامسا: مراقبة وضعيات الصرف

تهدف هذه القاعدة إلى تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن المعاملات التي تتم بين البنك والخارج بالعملة الصعبة، وذلك من أجل تحقيق رقابة دائمة على مختلف العملات الأجنبية بالبنك ونجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحترم تطبيق هذه القاعدة من خلال النسبتين التاليتين وهما [3]:

$$\frac{\text{وضعية الصرف(قصيرة أو طويلة المدى) الخاصة بكل عملة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \leq 10\%$$

البنك ملزم وبصفة دائمة بتطبيق نسبة لا تزيد عن 10% بين القيمة الخاصة لكل عملة أجنبية على المدى الطويل أو القصير والأموال الخاصة بالبنك، ويتم حساب وضعية الصرف بالطريقة التالية:

وضعية الصرف= الحقوق المملوكة + الحقوق المنتظر تحصيلها – الالتزامات.

$$\frac{\text{مجموع وضعيات الصرف(قصيرة أو طويلة المدى) لجميع العملات}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} \leq 30\%$$

النسبة لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف (قصيرة أو طويلة الأجل) لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الخاصة للبنك.

[3]- المادة 03 من التعليمة رقم 95-78 المؤرخ في 26-12-1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

سادسا: متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع

إن قواعد الحذر المطبقة في الجزائر تلزم البنوك ومنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة، وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها.

كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان الذي يعتبر أهم مميزات النشاط داخل البنك.

فوضع نظام لضمان الودائع والتأمين عليها من الأفكار الأساسية المقترحة من طرف لجنة بازل لمعالجة إفلاس البنوك من خلال صرف التعويضات للمودعين [4].

الفرع الثاني: مكونات رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتغطية المخاطر

1- مكونات رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يضم رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموع الأسهم العادية والتي يصطلح على تسميتها برأس المال الاجتماعي، إضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة وبعض البنود الأخرى.

1-1- **مخصصات الأخطار والتكاليف** "Provisions Pour Risques et Charges": يسجل في هذا الحساب كافة المؤونات المخصصة لمواجهة بعض الأخطار والتكاليف المفاجئة، التي يمكن أن يصادفها البنك كخسائر الاستثمارات، بعض التكاليف الإدارية ومصاريف الأحكام القضائية.

1-2- **مخصصات نظامية** "Provisions Réglementées": وهي مخصصات قانونية يسهر البنك على تكوينها احتراما لتشريعات البنك المركزي.

1-3- **أموال لمواجهة الأخطار البنكية العامة** : وهي مخصصات أو أموال يقتطعها البنك اختياريا، لمواجهة المخاطر العامة التي يتعرض لها كمخصصات الحقوق الجارية، الالتزامات الممنوحة.

1-4- **ديون خاضعة** "Dettes Subordonnées": ويشمل هذا البند كافة الديون المالية طويلة الأجل (قروض وسندات)، والتي يسمح البنك المركزي بإضافتها إلى رأس المال قصد تقوية مركزها المالي، ومطابقة نسب الملاءة المفروضة.

1-5- **رأس المال الاجتماعي** "Capital Social": ويضم مجموع الأسهم العادية.

1-6- **الاحتياطات** "Réserves": وهي مبالغ مالية يقتطعها البنك سنويا من النتيجة الصافية.

1-7- **فروق إعادة التقييم** "Ecarts de Réévaluation": ويسجل في هذا الحساب كافة الفروقات الناجمة عن إعادة تقييم بعض عناصر الأصول في الميزانية.

1-8- **أرباح محتجزة** "Report à Nouveau": يعبر هذا الحساب عن قيمة الأرباح المحتجزة الممثلة في شكل أرباح متراكمة في السنوات السابقة، والتي لم تنظر إدارة البنك بعد في مسألة توجيهها.

[4]- التنظيم رقم 17 الصادرة في 31-12-1997 المادة 170 من قانون النقد والقرض.

2- تغطية المخاطر وترجيحها:

تتضمن قواعد الحذر المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح المخاطر، سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية حيث تم إدراج معاملات ترجيح مستوى المخاطر ما بين (0% و 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية فبالنسبة لعناصر الأصول داخل الميزانية، يتم حساب المخاطر المرجحة من خلال الحصول على المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد حساب كل المخصصات والضمانات اللازمة مرجحة بمعامل ترجيح معين.

2-1- ترجيح المخاطر داخل الميزانية:

تنقسم المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى أربعة فئات تبعا لطبيعة الخطر المعرض له، وكل فئة من المخاطر تقابلها نسبة ترجيح تتراوح من 0% إلى 100%.

2-2- ترجيح المخاطر خارج الميزانية

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية نفس الإجراءات التي أوصت بها لجنة بازل في ترجيح المخاطر خارج الميزانية، وذلك باستعمال معاملات الترجيح الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10):ترجيح المخاطر خارج الميزانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

درجة الخطر	طبيعة المدين	معامل الترجيح
خطر ضعيف	الدولة، بنك الجزائر، البريد والمواصلات والخزينة العمومية.	%0
خطر معتدل	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الجزائر	%5
خطر متوسط	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الخارج	%20
خطر مرتفع	زبائن أخرى.	%100

المصدر: تم اعداده انطلاقا من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بناء على هذه العناصر يتم حساب نسبة الملاءة وتقسيم المخاطر وملئ النماذج والتصريح بها من طرف البنك وذلك فصليا، أي في 31 مارس، 30 جوان، 30 سبتمبر و31 ديسمبر من كل سنة، ويتم إرسال نسختين من هذه النماذج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بنك الجزائر والمديرية العامة – المفتشية العامة – في أجل قدره 30 يوما اعتبارا من كل واحدة من هذه الفترات، غير أنه يمكن للجنة المصرفية أن تطلب من البنك التصريح بنسبة الملاءة في آجال أخرى تحددها حسب ضرورات المراقبة، معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية.

الفرع الثالث: مدى تكيف قواعد الحذر المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع معايير بازل الثانية

إن قواعد الحذر المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتماشى ومعايير بازل الثانية وذلك من خلال اتباع ما يلي:

أولا: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تعتبر الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية والمتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به في البنك لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل المحور الأساسي في الاتفاقية، حيث لم تختلف نسبة كفاية رأس المال والتي هي 8% في الاتفاقية الثانية عن الاتفاقية الأولى كثيرا باستثناء إدراج مخاطر السوق والتشغيل في مقام النسبة وطرق جديدة في الحساب وترجيح المخاطر كما رأينا سابقا، وقد بدأ العمل بهذه النسبة في البنوك الجزائرية مع نهاية شهر جوان 1995 بنسبة تصل إلى 8% مع نهاية ديسمبر.

- **نسبة كفاية رأس المال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقيد بنسبة الملاءة المقدرة ب8% حيث أن رأس المال المفروض من طرف بنك الجزائر كان 500 مليون دينار جزائري، وقد احترم من قبل البنك بالإضافة إلى احترام الحد الأدنى المطلوب من رأس المال الوارد من خلال التنظيم رقم 04-01 الصادر سنة 2004 والمتمثل في 2.5 مليار دينار جزائري، حيث بلغ رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية 33 مليار دينار جزائري أي أضعاف الحد الأدنى السابق.

- **طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند قيامه بحساب الحد الأدنى لرأس المال يقوم بحساب صافي الأموال الخاصة (عن طريق حساب الأموال الخاصة الأساسية والمكملة منقوصا منها بعض العناصر) ثم ترجيح المخاطر باحترام النسب المحددة الخاصة بكل شريحة فهو يعتمد على الطريقة المعيارية، حيث لا يمكن للبنك تكييف نظمه مع مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والقائمة على التقييم الداخلي والمتقدم والتي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

وهو ما يجعلنا نتوقع استمرارية البنك للسنوات القليلة القادمة فالاعتماد على المنهج أو الأسلوب المعياري في حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال والذي يرتبط بنسب ترجيح المخاطر التي تقدمها وكالات التقييم الدولية، حيث نجد أن الجزائر تعتمد على تقييم هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية **COFACE** كمرجع لتقدير مخاطر البلد في جميع النواحي بالإضافة إلى وكالات تصنيف أوروبية أخرى مثل **SACE** الإيطالية و**HERMES** الألمانية و**DUCROIRE** البلجيكية.

- **مواجهة مخاطر التشغيل:**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بالإفصاح عن مستوى التزاماته وديونه الخارجية، وهذا حسب الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 26 ديسمبر 2002، كما يقوم بالإفصاح والتصريح عن القروض

الممنوحة من طرفه للمدراء والمساهمين على مستوى البنك وهذا وفقا للأمر رقم 02-99 المؤرخ في أفريل 1999، وهذا يعكس إدراك البنك بأن المخاطر التي قد يواجهها لا تتعلق فقط بمحيط نشاطه وتعاملاته بل قد تصدر من داخل البنك ذاته، وهذا ما تعبر عنه لجنة بازل بالمخاطر التشغيلية، وهنا البنك لا يكتفي فقط بدور السلطة الرقابية في مواجهة هذه المخاطر وإنما يلعب الدور الأساسي في مجابهة هذه المخاطر عن طريق تحسين الإدارة والتسيير الداخلي الذي يمكنه من بلوغ الهدف.

ثانيا: عملية المراجعة الرقابية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن الدعامة الثانية والمتعلقة بالمراجعة الرقابية على البنوك تتعرض بشكل مباشر بقضايا إدارة المخاطر واستخدام أفضل الأساليب للرقابة عليها في البنوك، والذي يعرف فيه بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصورا كبيرا من الناحية العملية، مما يستوجب مضاعفة الجهود من طرف اللجنة المصرفية المخولة بالإشراف المصرفي والتي يتكفل بنك الجزائر بالقيام بعمليات الرقابة لصالحها.

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نظم رقابية داخلية خاصة به تضمن له ممارسة نشاطه المصرفي بشكل سليم، وهذا تفاديا لأي خسارة أو الوقوع في المخاطر فالبنك يحترم التنظيم رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنك المؤرخ في 14-11-2002 فهو يلزم البنك بتحديد الأنظمة الداخلية المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر التي يواجهها والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، مما يعني أن البنك لا يعتمد على مهام السلطات الرقابية والإشراف فقط والمتمثلة في عمل اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض، وبهذا فهو يسعى إلى تطبيق الدعامة الثانية للجنة بازل والمتمثلة في عملية المراجعة الرقابية.

ثالثا: انضباط السوق

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بتطبيق الدعامة الثالثة للجنة بازل وذلك من خلال القيام بالإفصاح عن معدل الملاءة الخاص به كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى الإعلان عن معدلات تغطية نسبة تقسيم المخاطر في 30 يوليو و 31 ديسمبر من كل سنة، بنسختين يرسلان لبنك الجزائر في أجل أقصاه 45 يوم لكلا الفترتين [5]، وهذا لأن المشرع البنكي أصدر العديد من التعليمات والأنظمة تلزم البنك للقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطه، كما أن لجنة بازل ركزت على وجوب قيام البنوك بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها أثناء قيامها بنشاطها.

ونظرا لأن اتفاقية بازل تنص على ضرورة توفر البنك على نظام دقيق للمعلومات يمكنها من القيام بعمليات الإفصاح بالشكل المطلوب، فقد وضع المشرع البنكي نظاما للمراقبة الداخلية للبنوك، يتضمن مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية ويهدف في أحسن الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى مراقبة تطابق العمليات الداخلية بالبنوك، مع الأحكام التشريعية والتنظيمية والمقاييس، وتوجيهات الهيئات المتخصصة ومراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء المقدمة للهيئات المتخصصة كاللجنة

[5]- الأمر رقم 99-04 المؤرخ في 12 أوت 1999.

المصرفية وبنك الجزائر، أو المخصصة للنشر بالإضافة إلى مراقبة شروط تسجيل وحفظ المعلومات المحاسبية ونوعية أنظمة الإعلام الآلي والاتصال[6] .

إن كانت عملية إفصاح البنك لسلطات الرقابة والإشراف للجهاز المصرفي الوطني تتم وفقا للنصوص التنظيمية المنظمة لهذه العملية، إلا أن حصول الجمهور العام على مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبنك يبقى أمرا صعبا، وفي غالب الأحيان غير ممكن وهذا لأن عملية الإفصاح قد تمس بمصالح العملاء والتي تحتاج في بعض الأحيان إلى درجة من السرية.

المبحث الثاني: مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لنظام التقييم المصرفي camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية)

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطبيق معايير camels من خلال احترام قرارات مجلس النقد والقرض "باعتباره من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 فهو يمثل أعلى هيئة لبنك الجزائر " والتي من بينها ما يلي:

- تحديد النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية.
- تحديد الأسس والنسب التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية المتعلقة بتغطية وتوزيع المخاطر.

سنحاول في هذا المبحث تحليل كفاية رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجودة أصوله، كما سنقوم بتحليل ربحيته.

المطلب الأول: مدى احترام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعيار كفاية رأس المال

أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيعابها لحدود معيار كفاية رأس المال، لذى يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية رأسماله كركيزة لامتصاص الخسائر في حال وقوعها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنك.

1- مكونات الأموال الخاصة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد رأس المال الممتلك من العناصر الأساسية والمهمة التي يعتمد عليها البنك في تحقيق الأمان للمودعين وفي زيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف غير الاعتيادية، وتتكون الأموال الخاصة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من مجموعة من العناصر والتي سيتم توضيحها في الجدول الموالي:

[6]-المادة 05 من التنظيم 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002.

الجدول رقم(3-11): الأموال الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2012-2013

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013
رأس المال الاجتماعي	33.000.000	33.000.000
الاحتياطات	2.446.436	5.475.055
أموال للأخطار المصرفية العامة	12.682.567	150.13230
النتيجة الصافية	5.638.161	5.155.135
ترحيل من جديد مدين	-	311.139
المجموع الجزئي 1	**53.767.164**	
التثبيتات المعنوية للاستغلال	**22.251**	9.044
ترحيل من جديد دائن	**609.542**	**-**
المجموع الجزئي 2	**631.793**	9.044
الأموال الخاصة الأساسية (1-2)	**53.135.371**	57.162.435
الاحتياطات فرق إعادة التقييم	**8.336.334**	**8.336.334**
عناصر أخرى التي تضمنتها التعليمة 74-94 لبنك الجزائر	14.935.432	13.421.016
المجموع الجزئي 3	23.271.766	**21.757.350**
الأموال الخاصة التكميلية	23.271.765.987.63	**21.757.350**
يطرح منها المشاركات في البنوك والمؤسسات المالية	**6.368.381**	**6.924.317**
الأموال الخاصة الصافية	**70.038.756**	**71.995.468**

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة الصافية للبنك لسنة 2012 هي 70.038.756 (القيمة بالمليار) وقد ارتفعت هذه القيمة سنة 2013 لتصل إلى 71.995.468 (القيمة بالمليار) ، بحيث أن الأموال الخاصة الصافية للبنك لسنتي 2012-2013 كانت تحسب بالطريقة التالية:

- **الأموال الخاصة الصافية =** الأموال الخاصة الأساسية + الأموال الخاصة التكميلية- المساهمات في البنوك والمؤسسات المالية.
- **الأموال الخاصة الأساسية =** رأس المال الاجتماعي+ الاحتياطات+ أموال للأخطار المصرفية العامة + النتيجة الصافية + ترحيل من جديد مدين – التثبيتات المعنوية للاستغلال – ترحيل من جديد دائن.
- **الأموال الخاصة التكميلية =** الاحتياطات فرق إعادة التقييم + عناصر أخرى التي تضمنتها التعليمة 74-94 لبنك الجزائر.

وقد تم ادخال تعديلات على الأموال الخاصة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا بإضافة عناصر أخرى كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-12): الأموال الخاصة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2014-2015

الوحدة: 1000دج

البيان	2014	2015
رأس المال الاجتماعي	**33.000.000**	**33.000.000**
الاحتياطات	**8.130.190**	**14.254.859**
مؤونات قانونية	**11.628.046**	**11.000.000**
النتيجة الصافية	**6.124.669**	**4.400.000**
الترحيل من جديد مدين	**311.139**	**325.421**
المجموع الجزئي (1)	**59.194.044**	**62.980.280**
50% من مبالغ المشاركات والحقوق الأخرى الممثلة في رأس المال في حيازة المؤسسات المالية الأخرى والبنوك	**3.170.647**	**3.175.448**
المجموع الجزئي 2	**3.170.647**	**3.175.448**
الأموال الخاصة الأساسية (1-2)	**56.023.397**	**59.804.832**
50% من فرق إعادة التقييم	**4.168.167**	**4.168.167**
مؤونات لمواجهة المخاطر البنكية العامة في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لمخاطر القروض	**3.591.005**	**6.061.005**
سندات المساهمة وسندات أخرى لأجل غير محدد	**8.411.173**	**8.448.200**
مجموع الأموال الخاصة التكميلية	**16.170.345**	**18.677.372**
50% من مبالغ المشاركات والحقوق الأخرى الممثلة في رأس المال في حيازة المؤسسات المالية الأخرى والبنوك	**3.170.647**	**3.175.448**
مجموع الأموال الخاصة التكميلية الصافية	**12.999.698**	**15.501.924**
اجمالي الأموال الخاصة النظامية	**69.023.095**	**75.306.756**

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مبلغ الأموال الخاصة الصافية لسنة 2014 هو 69.023.095 (القيمة بالمليار)، حيث انخفضت القيمة عن 2013 ب: 2.972.373 (القيمة بالمليار)، وقد ارتفعت قيمة الأموال الخاصة الصافية لسنة 2015 لتصل إلى 75.306.756

2- تحليل معدل كفاية رأس المال لبك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال، لذى يستخدم رأس مال البنك كركيزة لامتصاص الخسائر في حال وقوعها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك، وعند تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا جودة الأصول والأرباح، فالبنك ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال. ومن أجل تصنيف رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنقوم بحساب وتحليل النسب التالية:

2-1- نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول:

هذه النسبة تمثل ما تم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك حيث إذا كانت هذه النسبة أكبر من 5% فهذا يعني أن للبنك رأس مال جيد، أما إذا كانت أكبر من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ملائم، في حين إذا كانت أقل من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف، أما إذا كانت هذه

النسبة أقل من 3% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف جدا، ولمعرفة مدى ملاءة رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنقوم بإعداد الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-13): نسبة رأس المال إلى متوسط الأصول

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
رأس المال الأساسي	53.135.371	57.162.435	56.023.397	59.804.832
متوسط الأصول	952.962.946	1.053.014.855	1.248.763.098	1.342.500.259
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	%5.59	%5.44	%4.49	%4.46
التصنيف السنوي	1	1	2	2
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من وثائق البنك

متوسط نسبة رأس المال إلى متوسط الأصول = $\frac{\%4.46+\%4.49+\%5.43+\%5.59}{4}$ = 5%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول لسنة 2012 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بلغت نسبة 5.59% وفي سنة 2013 بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول 5.44 %، واستنادا للتقييم الذي قامت به مؤسسة **examiner orientation** إذا كانت نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول أكبر من 5% فإن رأس المال جيد والتصنيف هو رقم 1 وبالتالي إن رأس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2012-2013 هو رأس مال جيد والتصنيف هو 1.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول لسنة 2014 بلغت 4.49% وفي سنة 2015 بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول 4.45%، واستنادا للتقييم الذي قامت به مؤسسة **examiner orientation** إذا كانت نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول أكبر من 4% فإن رأس المال ملائم والتصنيف هو 2 وبالتالي فإن رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2014-2015 هو رأس مال ملائم والتصنيف هو 2.

أما بالنسبة للتصنيف الكلي للبنك بالنسبة للسنوات الأربعة فيما يخص نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول حيث بلغ متوسط هذه النسبة 5% وحسب نظام التقييم المصرفي فإنه يمكننا منحها التصنيف رقم 1 معناه أن رأس مال البنك خلال السنوات الأربعة جيد بالنظر إلى هذه النسبة، لكن هذه النسبة غير كافية لتقييم رأس مال البنك ككل لذلك سنقوم بحساب النسب التالية:

2-2- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

قبل حساب هذه النسبة سنقوم بحساب الأصول المرجحة بالمخاطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لكل سنة على حدى وهذا ما توضحه الجداول الموالية:

الجدول رقم(3-14): الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2012

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ	المؤونات والاهتلاكات	الضمانات المستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة بالمخاطر
حقوق على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر	44.623	-	-	44.623	%5	2.231,15
حقوق على الزبائن	491.741.772	75.469.414	31.322.962	384.949.396	%100	384.949.396
الأصول المادية	25.926.124	11.592.293	-	14.333.831	%100	14.333.831
حسابات الزبائن	22.754.472	-	-	22.754.472	%100	22.754.472
المبلغ الاجمالي	1.073.022.865	87.061.707	31.322.962	954.638.196	-	422.039.930,15

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاحظة: تم الحساب بالاعتماد على العلاقة التالية:

الأصول المرجحة بالمخاطر= (مبلغ الأصول – المؤونات والإهتلاكات – الضمانات المستلمة) * نسبة الترجيح.

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل ما يعادل 422 مليون دج مخاطر ناتجة عن الأصول التي يملكها، ولمعرفة درجة المخاطر خارج الميزانية نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): البنود خارج الميزانية للأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2012

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ	المؤونات والاهتلاكات	الضمانات المستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة بالمخاطر
البنود خارج الميزانية ذات الخطر الضعيف	244.419.559	-	59.609.089	184.810.470	%0	0
البنود خارج الميزانية ذات الخطر المتوسط	90.032.565	0	0	90.032.565	%0	0
البنود خارج الميزانية ذات الخطر المرتفع	0	0	0	0	%0	0
المبلغ الإجمالي	334.452.124	0	36.609.089	113.032.565	-	0

المصدر: مديرية المحاسبة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يتحمل أي مخاطر ناتجة عن البنود خارج الميزانية للأصول المرجحة للمخاطر لسنة 2012.

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر = ((مبلغ البنود خارج الميزانية – المؤونات – الضمانات المستلمة)* نسبة الترجيح).

بعد حساب الخطر المرجح يمكن حساب نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3-16): نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2012

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ
رأس المال الأساسي	**53.135.371**
الأصول المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية (1)	422.039.930,15
الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية (2)	0
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (1)و(2)	%12.59
التصنيف	1

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: 1000دج

من الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال الأساسي يغطي 12.59% من الأصول المرجحة بالمخاطر وحسب نظام التقييم المصرفي الذي قامت به مؤسسة examiner orientation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس المال الأساسي الذي يملكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012 وهذا ما يجعلنا نقول أن للبنك محل الدراسة رأس مال أساسي جيد. أما بالنسبة لسنة 2013 فسوف نقوم بنفس المراحل التي قمنا في سنة 2012 وذلك بداية بالجدول التالي:

الجدول رقم(3-17) : الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2013

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ الإجمالي	مؤونات والاهتلاكات	الضمانات المستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة بالمخاطر
الصندوق والعناصر المشابهة	8.714.299	-	-	8.714.299	%0	0.00
حقوق على الإدارات المركزية	23.468.444	-	-	23.468.444	%0	0.00
حقوق على بنك الجزائر والبريد	552.489.179	-	-	552.489.179	%0	0.00

المركزي والخزينة العمومية						
حقوق على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر	2.013.135	2.000.000	-	13.135	%5	656,75
حقوق على الزبائن	587.767.203	82.033.218	76.078.760	429.655.225	%100	429.655.225
الأصول المادية	26.762.164	12.274.427	-	14.487.737	%100	14.487.737
حسابات على الزبائن	11.665.221	-	-	11.665.221	%100	11.665.221
المجموع الكلي	1.212.879.645	96.307.645	76.078.760	1.040.493.240	-	455.808.839,75

المصدر: مديرية المحاسبة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاحظة: تم الحساب بالاعتماد على العلاقة التالية:

الأصول المرجحة بالمخاطر= (مبلغ الأصول – المؤونات والإهتلاكات – الضمانات المستلمة)* نسبة الترجيح.

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري تحمل ما يعادل 455 مليون دج مخاطر ناتجة عن الأصول التي يملكها. ولمعرفة درجة مخاطر البنود خارج الميزانية نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3-18): البنود خارج الميزانية لسنة 2013

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ الإجمالي	مؤونات واهتلاكات	الضمانات المستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح(1)	نسبة الترجيح (2)	الأصول المرجحة بالمخاطر
بنود خارج الميزانية ذات الخطر الضعيف	363.651.586	-	89.186.578	274.465.008	%0	%0	0.00
تعهدات خاصة بالزبائن	225.318	4.947	-	220.371	%20	%100	44.074,20
بنود خارج الميزانية ذات الخطر المتوسط	93.961.487	86.062	93.771.678	103.747	%50	-	51.873,50
بنود خارج الميزانية ذات الخطر المرتفع	1.287.224	798.890	431.842	56.492	%100	%100	56.492
المبلغ الإجمالي	459.125.615	889.899	183.390.098	274.845.618	-	-	152.439,70

المصدر: مديرية المحاسبة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاحظة: تم الحساب بالاعتماد على العلاقة التالية:

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر = ((مبلغ البنود خارج الميزانية – المؤونات – الضمانات المستلمة) * نسبة الترجيح (1))* نسبة الترجيح (2).

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل ما يعادل 152 ألف دج مخاطرة ناتجة عن استعماله للبنود خارج الميزانية.

بعد حساب الخطر المرجح يمكن حساب نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-19): نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2013

الوحدة: 1000دج

البيان	المبالغ
رأس المال الأساسي	**57.162.435**
الأصول المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية (1)	455.808.839,75
الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية (2)	152.439,70
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (1) و (2)	%12.54
التصنيف	1

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من وثائق البنك

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال الأساسي يغطي نسبة 12.54% من الأصول المرجحة بالمخاطر ومقارنة بالنسبة السابقة انخفضت هذه النسبة ب 0.05% وذلك بسبب ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بدرجة أكبر من ارتفاع رأس المال الأساسي، لكن رغم ذلك وحسب نظام التقييم المصرفي الذي قامت به مؤسسة examiner orientation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس المال الأساسي الذي يملكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2013 وهذا ما يجعلنا نقول أن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية رأس مال أساسي جيد.

أما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 كذلك سنقوم بنفس المراحل السابقة التي قمنا بها في سنة 2012-2013 ، مع الإشارة إلى أن الأصول المرجحة للمخاطر داخل الميزانية تم تقسيمها إلى ثلاث مخاطر وهي: مخاطر القروض، مخاطر التشغيلية ومخاطر السوق هذا ما سيتم توضيحه في الجداول التالية:

الجدول رقم(3-20) : الأصول المرجحة لمخاطر القروض لسنة 2014

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ	مؤونات والاهتلاكات	ضمانات مستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة بالمخاطر
الصندوق والعناصر المشابهة	147.672.518	-	-	147.672.518	%0	0.00
حقوق البنك المركزي	505.849.143	-	-	505.849.143	%0	0.00
حقوق على الإدارات المركزية	8.484.631	-	-	8.484.631	%0	0.00
حقوق على المؤسسات المالية المقيمة بالجزائر	2.400.016	-	-	2.400.016	%20	480.003,2

51.416.708,25	%75	68555611	64.017.696	-	132.573.307	**حقوق البنك المتعلقة بشروط المقال 14النقطة 5 للتنظيمة رقم 14-01 في 16-02-2014**
126.121.322	%100	126.121.322	30.981.175	-	157.102.497	**حقوق البنك المتعلقة لا تتوافق مع شروط المقال 14 النقطة 5 للتعليمة رقم 14-01 في 16-02-2014**
342.515.144	-	1.023.580.352	291.789.225	-	131.5369.577	مجموع الحقوق الجارية
الحقوق الأخرى						
2.162.588	%50	4.325.176	-	83.050.879	87.376.055	حقوق أخرى
12.802.236	%100	12.802.236	-	6.991.471	19.793.707	
14.964.824	-	17.127.412	-	90.042.350	107.169.762	مجموع الحقوق الأخرى
الأصول الأخرى						
-	%0	1.500.646		-	1.500.646	الودائع مقابل خدمات المالية لبريد الجزائر
14.790.284	%100	14.790.284	-	-	-	التثبيتات الصافية
4.554.834	%100	4.554.834	-	133.054	4.687.888	سندات حقوق الملكية
964.549	%100	964.549	-	-	964.549	مختلف المدينين
8.302.308	%100	8.302.308		1.557.149	9.859.457	مجموع الأصول الأخرى
28.611.975	-	37.901.730		1.690.203	24.801.649	اجمالي الأصول الأخرى
160.699.208	-	-	-	-	-	**اجمالي المخاطر المرجحة للتعهدات خارج الميزانية**
546.791.151	اجمالي الأصول المرجحة لمخاطر القروض					

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ملاحظة: تم حساب الأصول المرجحة لمخاطر القروض بجمع كل من الأصول المرجحة لمخاطر الحقوق الجارية مع الأصول المرجحة لمخاطر للحقوق الأخرى بالإضافة إلى الأصول المرجحة لمخاطر الأصول الأخرى.

الأصول المرجحة بالمخاطر = (مبلغ الأصول – المؤونات والاهتلاكات – الضمانات) * نسبة الترجيح.

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتحمل ما يعادل 546 مليون دج مخاطر ناتجة عن القروض، ولمعرفة درجة المخاطر التشغيلية نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21): الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل لسنة 2014

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2014	37.272.841
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2013	32.211.940
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2012	29.755.610
متوسط الناتج الصافي البنكي الموجب	33.080.130
احتياج رأس المال	4.962.020
الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية	62.025.244

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتحمل ما يعادل 62 مليون دج مخاطر تشغيلية، ولمعرفة درجة مخاطر السوق نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3-22): الأصول المرجحة لمخاطر السوق لسنة 2014

البيان	المبلغ
احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر سعر الفائدة	-
احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر سعر الصرف	-
اجمالي احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر السوق	-
الأصول المرجحة لمخاطر السوق	-

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: 1000دج

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتحمل أي مبلغ اتجاه مخاطر السوق، بعد حساب الأصول المرجحة لمخاطر القروض، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق يمكن حساب نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول بالمخاطر في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-23): نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2014

الوحدة: 1000دج

البيان	المبالغ
رأس المال الأساسي	**56.023.397**
الأصول المرجحة لمخاطر القروض(1)	546.791.151
الأصول المرجحة لمخاطر السوق(2)	-
الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية (3)	62.025.244
اجمالي الأصول المرجحة(1)+(2)+(3)	608.816.395
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (1) و (2) و (3)	%9.20
التصنيف	1

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال الأساسي يغطي 9.20 % من الأصول المرجحة بالمخاطر ومقارنة بالسنة السابقة انخفضت هذه النسبة ب 3.34% وذلك بسبب ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بدرجة أكبر من ارتفاع رأس المال الأساسي، وحسب نظام التقييم المصرفي الذي قامت به مؤسسة examiner orientation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس المال الأساسي الذي يملكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2014، وهذا ما يجعلنا نقول أن للبنك محل الدراسة رأس

مال أساسي جيد. أما بالنسبة لسنة 2015 كذلك سوف نقوم بنفس المراحل التي قمنا بها في سنة 2012 – 2013- 2014. بداية بالجدول التالي:

الجدول رقم(3-24): الأصول المرجحة لمخاطر القروض لسنة 2015

الوحدة: 1000دج

بيان	المبلغ	المؤونات والاهتلاكات	الضمانات المستلمة	المبلغ الصافي	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة بالمخاطر
حقوق على الخزينة العمومية	165.507.636	-	-	165.507.636	%0	0.00
حقوق على بنك الجزائر	219.895.450	-	-	219.895.450	%0	0.00
حقوق على الإدارات المركزية	4.069.389	-	-	4.069.389	%0	0.00
حقوق على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر	64.026.240	-	-	64.026.240	%20	12.805.248
حقوق البنك المتعلقة بشروط المقال 14النقطة 5 للتعليمة رقم 14-01 في 16-02-2014	178.520.532	-	121.027.391	57.493.141	%75	43.119.856
حقوق البنك المتعلقة لا تتوافق مع شروط المقال 14 النقطة 5 للتعليمة رقم 14-01 في 16-02-2014	151.504.265	-	32.951.225	118.553.040	%100	118.553.040
اجمالي الحقوق الجارية	1.210.847.112	-	403.647.806	807.199.306	-	352.132.554
الحقوق الأخرى	114953225	93081084	-	21.872.141	%50	10.936.071
	28404311	3681525		24.722.786	%150	37.084.179
اجمالي الحقوق الأخرى	143357536	96762609	-	46.594.927	-	48.020.250
الأصول الأخرى						
	7238141	-	-	7238141	%0	-
الودائع مقابل خدمات المالية لبريد الجزائر	1102042		-	1.102.042	%0	-
التثبيتات الصافية	-	-	-	15.171.942	%100	15.171.942
سندات حقوق الملكية	15.126.069	245.190	-	14.880.879	%100	14.880.879
حسابات الارتباط	480.874		-	480.874	%100	480.874
مختلف المدينين	416.396	-	-	416.369	%100	416.369
الأصول الأخرى	14.211.358	1.556.249	-	12.655.109	%100	12.655.109
اجمالي الأصول الأخرى	38.574.853	1.801.439	-	51.945.356	-	43.605.173
اجمالي الأصول المرجحة للتعهدات خارج الميزانية						123.487.960
اجمالي الأصول المرجحة لمخاطر القروض						567.245.937

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ملاحظة: تم حساب الأصول المرجحة لمخاطر القروض بجمع كل من الأصول المرجحة لمخاطر الحقوق الجارية مع الأصول المرجحة لمخاطر للحقوق الأخرى بالإضافة إلى الأصول المرجحة لمخاطر الأصول الأخرى.

الأصول المرجحة بالمخاطر = (مبلغ الأصول – المؤونات والاهتلاكات – الضمانات) * نسبة الترجيح.

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتحمل ما يعادل 567 مليون دج مخاطر ناتجة عن القروض، ولمعرفة درجة المخاطر التشغيلية نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3-25): الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل لسنة 2015

الوحدة: 1000دج

البيان	المبلغ
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2015	41.108.047
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2014	37.272.841
الناتج الصافي الموجب للبنك لسنة 2013	32.211.940
متوسط الناتج الصافي البنكي الموجب	36.864.276
احتياج رأس المال	5.529.641
الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية	69.120.518

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتحمل ما يعادل 69 مليون دج مخاطر التشغيل، ولمعرفة درجة مخاطر السوق نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3-26): الأصول المرجحة لمخاطر السوق لسنة 2015

البيان	المبالغ
احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر سعر الفائدة	-
احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر سعر الصرف	-
اجمالي احتياج رأس المال المرتبط بمخاطر السوق	-
الأصول المرجحة لمخاطر السوق	-

المصدر: مديرية المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة: 1000دج

من الجدول السابق يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتحمل أي مبلغ اتجاه مخاطر السوق، بعد حساب الأصول المرجحة لمخاطر القروض، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق يمكن حساب نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول بالمخاطر في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-27): نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لسنة 2015

الوحدة: 1000دج

البيان	المبالغ
رأس المال الأساسي	59.804.832
الأصول المرجحة لمخاطر القروض(1)	567.245.937
الأصول المرجحة لمخاطر السوق(2)	69.120.518
الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية(3)	-
اجمالي الأصول المرجحة(1)+(2)+(3)	636.366.455
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة	%9.40

التصنيف	1

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك

من الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال الأساسي يغطي 9.40 % من الأصول المرجحة بالمخاطر ومقارنة بالسنة السابقة ارتفعت هذه النسبة ب 0.2% وذلك بسبب انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر وارتفاع رأس المال الأساسي، وحسب نظام التقييم المصرفي الذي قامت به مؤسسة examiner orientation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس المال الأساسي الذي يملكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2015، وهذا ما يجعلنا نقول أن للبنك محل الدراسة رأس مال أساسي جيد.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-28): نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة للسنوات (2012-2013-2014-2015)

البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة	%12.59	%12.54	%9.20	%9.40
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك.

$$\text{متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة} = \frac{\%9.40+\%9.20+\%12.54+\%12.59}{4} = \%10.93$$

مما سبق نستنتج أنه استنادا لنسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي حققها بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس مال البنك الأساسي حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels** خلال السنوات الأربعة الأخيرة، بمعنى أنه يملك رأس مال أساسي جيد. لكن لا تعتبر هذه النسبة كافية للحكم على كفاية رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار رأس المال التكميلي. لذلك سوف نقوم بحساب النسبة التالية:

3-2- نسبة رأس المال الإجمالي إلى الأصول المرجحة (نسبة تغطية المخاطر)

تبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال احترامه لقانون النقد والقرض مقررات لجنة بازل وعمل على تطبيق هذه المقررات بشيء من التمهل والتدرج، وذلك من خلال العمل على ربط رأس مال البنك بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وتعزيز سلامة المصرف بشكل عام، ويتم حساب معدل الملاءة أو نسبة كوك العالمية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالطريقة التالية وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3-29): معدل الملاءة الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
رأس المال الأساسي	53.135.371	57.162.435	56.023.397	59.804.832
إجمالي رأس المال النظامي	70.038.756	71.995.468	69.023.095	75.306.756
إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر القروض	-	-	54.6791.151	567.245.937
إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية	-	-	62.025.244	69.120.518
إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق	-	-	-	-
الأصول المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية	422.039.930,15	455.808.839,75	-	-
الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية	-	152.439,70	-	-
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	422.039.930,15	455.961.279,45	608.816.396	636.366.454
متوسط رأس المال الأساسي	%12.59	%12.54	%9.20	%9.40
معدل الملاءة	**%16.6**	**15.79%**	**%11.34**	**%11.83**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك

ملاحظة: تم حساب معدل الملاءة (نسبة تغطية المخاطر) بالاعتماد على العلاقة التالية:

معدل الملاءة = (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي)/ مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

متوسط معدل الملاءة = $\frac{\%16.6+\%15.79+\%11.34+\%.83}{4}$ = 13.89%.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية المخاطر في تراجع مستمر حيث بلغت هذه النسبة سنة 2012 (16.60%) بينما انخفضت إلى (15.79%) سنة 2013 وتراجعت سنة 2014 إلى (11.34%) وفي سنة 2015 بلغت نسبة تغطية المخاطر(11.83%)، لكن رغم هذا التراجع الملحوظ إلا أن هذه النسب تبقى جيدة، وحسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات الأربعة أي أن رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية جيد، إضافة إلى ذلك فإن هذه النسب تفوق الحد الأدنى الذي وضعته لجنة بازل الذي يقدر ب8% .

أما فيما يخص التصنيف الكلي للبنك للسنوات الأربعة حسب معدل الملاءة حيث بلغ متوسط معدل الملاءة نسبة 13.89% ، وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فيمكن منح التصنيف رقم 1 أي أن رأس مال البنك حسب هذه النسبة جيد، كما أن هذه النسبة تفوق الحد الأدنى الذي وضعته لجنة بازل والذي يقدر ب8%.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-30): أهم نسب تحليل كفاية رأس المال

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	%5.58	%5.43	%4.49	%4.45
التصنيف السنوي	1	1	2	2
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	%12.59	%12.54	%9.20	%9.40
التصنيف السنوي	1	1	1	1
نسبة تغطية المخاطر	%16.6	% 15.79	%11.34	%11.83
التصنيف السنوي	1	1	1	1
متوسط التصنيف السنوي	1	1	1.33	1.33
التصنيف الكلي لأربع سنوات	1			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك.

من الجدول السابق نستنتج أنه حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels** يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمعنى أنه يملك رأس مال جيد أي أنه يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر والذي يتماشى مع المتطلبات العالمية للملاءة المصرفية، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه أداء قوي ويضمن النمو الجيد للأصول، كما أن الإدارة تتمتع بخبرة جيدة في متابعة مسار الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، كما يتمتع البنك بمعقولية توزيع الأرباح دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب، وبهذا نكون قد قمنا بتصنيف رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالاعتماد على نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels**.

المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في البنوك تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. ولذلك ومن أجل معرفة مدى جودة أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنقوم بحساب وتحليل النسب التالية:

أ- نسبة التصنيف المرجح:

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة وأداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية، ويتم حساب نسبة التصنيف المرجح بالطريقة التالية:

$$\textbf{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$$

والجدول التالي يوضح طريقة حساب نسبة التصنيف المرجح للسنوات (2012-2013-2014-2015) على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

جدول رقم(3-31): نسبة التصنيف المرجح

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
حقوق الملكية	***61.471.705***	***65.498.769***	***60.191.564***	***63.972.999***
المخصصات	**76.396.194**	**83.898.976**	**90.042.350**	**96.242.516**
مخصصات +حقوق الملكية	**137.867.899**	**149.397.745**	**150.233.914**	**160.215.515**
نسبة التصنيف المرجح	**%55.41**	**%56.16**	**%59.93**	**%60**
التصنيف السنوي	**4**	**4**	**4**	**4**
التصنيف الكلي	**4**			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

$$\textbf{متوسط نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\%60+\%.93+\%56.16+\%55.41}{4} = \textbf{\%57.88}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في ارتفاع مستمر عبر السنوات الأربعة حيث بلغت هذه النسبة سنة 2012 (55.41%) لترتفع إلى (56.16%) سنة 2013، وصلت هذه النسبة إلى (59.93%) سنة 2014، لتبلغ نسبة التصنيف المرجح سنة 2015 نسبة (60%) وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسب كلها تقع في المجال [35% - 60%] بمعنى أن أصول البنك حدية وهوما يجعلنا نمنحها التصنيف 4.

أما فيما يخص التصنيف الكلي للسنوات الأربعة فبلغ متوسط نسبة الترجيح 57.88% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة تقع في المجال [35%-60%] وبالتالي يمكن منحها التصنيف 4 بمعنى أن جودة أصول البنك حدية، لكن تعتبر هذه النسبة (نسبة التصنيف المرجح) غير كافية للحكم على جودة أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لذلك سوف نقوم بتحليل النسب التالية:

ب- نسبة التصنيف الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل ويعطي مؤشر على أن حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل وعلى أن ملاءة رأس المال قوية وهناك فرصة أكبر لنمو البنك وتحقيق أهدافه، ويتم حساب التصنيف الإجمالي بالطريقة التالية:

$$\textbf{نسبة التصنيف الإجمالي} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$$

والجدول الموالي يوضح طريقة حساب نسبة التصنيف الإجمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات (2012-2013-2014-2015):

جدول رقم(3-32): نسبة التصنيف الإجمالي

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
القروض المتعثرة	107.306.109	97.778.336	99.495.080	142.526.507
مخصصات	76.396.194	83.898.976	90.042.350	96.242.516
حقوق الملكية	*61.471.705*	*65.498.769*	*60.191.564*	*63.972.999*
مخصصات + حقوق الملكية	137.867.899	149.397.745	150.233.914	160.215.515
نسبة اجمالي التصنيف	%77.83	%65.45	%66.23	%88.96
التصنيف السنوي	3	3	3	4
التصنيف الكلي	3			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك.

$$\textbf{متوسط نسبة التصنيف الإجمالي} = \frac{\%96+\%66.23+\%65.45+\%77.83}{4} = \textbf{\% 74.62}$$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف الإجمالي غير مستقرة للسنوات الأربعة حيث بلغت هذه النسبة 77.83% سنة 2012، لتنخفض إلى 65.45% سنة 2013 بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 66.23% سنة 2014 وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** هذه النسب الثلاث تقع في المجال [50%-80%] بمعنى أن أصول البنك جيدة بعض الشيء وهو ما يجعنا نمنحها التصنيف 3، بينما بلغت نسبة التصنيف الإجمالي 88.96% سنة 2015 معناه أن هذه النسبة تقع في المجال [80%-100%] وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** يمكن منح التصنيف 4 أي أن أصول البنك في هذه السنة هي حدية وهذا راجع لارتفاع حجم القروض المتعثرة مقارنة بالسنوات الأخرى.

أما بالنسبة للتصنيف الكلي للسنوات الأربعة فإن متوسط نسبة التصنيف الإجمالي بلغت **74.62%** وبالتالي هذه النسبة تقع في المجال [50%-80%] وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** يمكن منحها التصنيف 4 معناه أن أصول البنك جيدة بعض الشيء.

ج- نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض:

تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، حيث كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك، ولمعرفة ما تمثله قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعثرة لإجمالي ما تم منحه من قروض للزبائن والمؤسسات المالية نقوم بتشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم (3-33): نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض

البيان	2012	2013	2014	2015
حقوق على المؤسسات المالية	188.742.667	247.307.264	295.545.072	27.553.828
حقوق على الزبائن	415.708.168	498.460.187	659.397.317	809.271.219
المجموع	604.450.835	745.767.451	954.942.389	836.825.047
اجمالي القروض المتعثرة	**107.306.109**	**97.778.336**	**99.495.080**	**142.526.507**
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	%17.75	%13.11	%10.42	%17.03
التصنيف السنوي	4	3	2	4
التصنيف الكلي	3			

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من القوائم المالية للبنك. الوحدة: 1000دج

$$\text{متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض} = \frac{\%17.03+\%10.42+\%13.11+\%17.75}{4} = 14.58\%$$

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في انخفاض مستمر خلال السنوات (2012-2013-2014) حيث بلغت سنة 2012 نسبة 17.5% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فهذه النسبة تقع في المجال [15%-20%] وبالتالي يمكن منحها التصيف 4 معناه أن جودة الأصول حدية أي في المتوسط وهو نفس الشيء بالنسبة لسنة 2015 حيث بلغت النسبة 17.03% وهي تقع في نفس المجال ويمكن منحها التصنيف 4 أي أن جودة الأصول حدية.

بينما بلغت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض نسبة 13.11% سنة 2013 وانخفضت إلى 10.42% سنة 2014 وحسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels** فإن هتين النسبتين تقعان في المجال [10%-15%] أي يمكن منحهما التصنيف 3 معناه أن جودة الأصول جيدة بعض الشيء.

أما بالنسبة للتصنيف الكلي وحسب متوسط نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض فبلغت النسبة 14.58% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** هذه النسبة تقع في المجال [10%-15%] وبالتالي يمكننا منحها التصنيف 3 معناه أن جودة الأصول جيدة بعض الشيء.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-34): ملخص نسب تحليل جودة الأصول

البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة التصنيف المرجح	%55.41	%56.16	%59.93	%60
التصنيف السنوي	4	4	4	4
نسبة التصنيف الإجمالي	%77.83	%65.45	%66.23	%88.96
التصنيف السنوي	3	3	3	4
نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	%17.75	%13.11	%10.42	%17.03
التصنيف السنوي	4	3	3	4
التصنيف الكلي للأصول خلال الأربع سنوات	4			

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من القوائم المالية للبنك.

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل التصنيف رقم 4 وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** خلال السنوات الأربعة الأخيرة، بمعنى أن البنك يظهر نقاط ضعف رئيسية، تتمثل في ارتفاع حجم القروض المتعثرة كما أن المخصصات التي خصصت لمواجهة هذه الأخيرة تعتبر غير كافية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال وبالتالي اعسار البنك، لذلك على الإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الأمر.

المطلب الثالث: تقييم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على متوسط الأصول، بالإضافة إلى حساب العائد على الأصول.

1- معدل العائد على متوسط الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الادارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح وتحسب هذه النسبة بالطريقة التالية:

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{متوسط الأصول}}$$

والجدول الموالي يوضح طريقة حساب معدل العائد على متوسط الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات (2012 – 2013 – 2014 – 2015):

جدول رقم(3-35): معدل العائد على متوسط الأصول

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
نتيجة الصافية للدورة	**5.638.161**	**5.155.135**	**6.124.669**	**4.400.000**
اجمالي الأصول	**984.582.631**	**1.121.447.078**	**1.376.079.117**	**1.308.921.400**
متوسط الأصول	**952.962.945**	**1.053.014.855**	**1.248.763.097**	**1.342.500.258**
معدل العائد على متوسط الأصول	%0.59	%0.49	%0.49	%0.33
التصنيف السنوي	3	3	3	4
التصنيف الكلي	3			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من الوثائق الداخلية للبنك.

متوسط العائد على متوسط الأصول = $\frac{\%.33+\%0.49+\%0.49+\%0.59}{4}$ **= 0.46% .**

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول بلغ سنة 2012 نسبة 0.59% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة تقع في المجال [0.4%-0.75%] وهذا ما يجعلنا نمنحها التصنيف 3 معناه أن أرباح البنك جيدة بعض الشيء، بينما بلغت نسبة العائد على متوسط الأصول لسنتي 2013-2014 نسبة 0.49% أي أن هذه النسبة تقع في المجال [0.4%-0.75%] وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** يمكن منح التصنيف 3 لهذه النسبة معناه أن أرباح البنك جيدة بعض الشيء، وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2015 لتصل إلى 0.33% حيث منح التصنيف 4 لهذه النسبة وهذا حسب نظام التقييم المصرفي **camels** لأنها تقع في المجال [0%-0.4%] معناه أن أرباح البنك حدية.

أما فيما يخص التصنيف الكلي لأرباح البنك حسب هذه النسبة بالنسبة للسنوات الأربعة فقد بلغ متوسط العائد على متوسط الأصول نسبة 0.46% وهي تقع في المجال [0.4%-0.75%] وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فيمكننا منحها التصنيف 3 أي أن أرباح البنك جيدة بعض الشيء.

لكن يعتبر حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على تصنيف ربحية البنك لذلك يتطلب الأمر حساب النسب التالية:

2- نسبة المصروفات إلى الإيرادات:

تتمثل هذه النسبة في العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المصروفات إلى الإيرادات} = \frac{\text{المصروفات}}{\text{الايرادات}}$$

الجدول رقم(3-36): نسبة المصروفات إلى الإيرادات

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
المصروفات	42.269.499	47.906.776	64.772.805	36.297.124
الإيرادات	48.604.114	53.408.373	71.559.604	66.615.540
نسبة المصروفات إلى الايرادات	%86.97	%89.70	%90.52	%54.49
التصنيف السنوي	5	5	5	2
التصنيف الكلي	5			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من القوائم المالية للبنك.

$$\text{متوسط نسبة المصروفات إلى الايرادات} = \frac{\%54.49+\%90.52+\%89.7+\%86.97}{4} = \%80.41$$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات بلغت نسبة 86.97% سنة 2012 و ارتفعت هذه النسبة سنة 2013 لتصل إلى 89.7%، كما بلغت نسبة المصروفات إلى الايرادات 90.52% سنة 2014 وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسب أكبر من 85% وبالتالي يمكن منح التصنيف رقم 5 للسنوات (2012-2013-2014) أي أن ربحية البنك غير مرضية في هذه السنوات، لتنخفض هذه النسبة إلى 54.49% سنة 2015. وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة أقل من 55% حيث يمكننا منحها التصنيف رقم 1 أي أن ربحية البنك في هذه السنة جيدة.

أما بالنسبة للتصنيف الكلي لربحية البنك فيما يخص هذه النسبة للسنوات الأربعة فإن متوسط نسبة المصروفات إلى الايرادات بلغت 80.41% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة تقع في المجال [80%-85%[حيث يمكننا منحها التصنيف رقم 4 أي أن ربحية البنك حدية.

3- نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توليد الدخل من نشاط البنك العادي وهو قيامه بعمليات التمويل، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن للإدارة القدرة على توليد أرباح من نشاط البنك العادي بغض النظر عن النشاط العادي، والجدول الموالي يبين تطور هذه النسبة خلال أربع سنوات الأخيرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم(3-37): نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الدخل من التمويل	37.554.197	41.902.288	46.133.491	52.535.267
إجمالي الدخل	48.604.114	53.408.373	71.559.604	66.615.540
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	**%77.27**	**%78.46**	**%64.47**	**%78.86**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**2**	**1**
التصنيف الكلي	**1**			

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على القوائم المالية للبنك

متوسط نسبة الدخل من التمويل إلى اجمالي الدخل = $\frac{\%78.86+\%64.47+\%78.46+\%77.27}{4}$ **≈%75**

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل بلغت **77.27%** سنة 2012 بمعنى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحقق 77.27% من إيراداته بالاعتماد على نشاطه العادي وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فهذه النسبة تفوق 75% وبالتالي يمكن منحها التصنيف رقم 1 أي أن ربحية البنك جيدة، وهو نفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 حيث بلغت هذ النسبة 78.46% وهي تفوق نسبة 75% وبالتالي يمكن منحها التصنيف رقم 1 أي أن أرباح البنك جيدة.

لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2014 لتصل إلى 64.47% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة تقع في المجال [50%-75[وبالتالي يمكن منحها التصنيف رقم 2 معناه أن ربحية البنك مرضية، أما فيما يخص سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل إلى 78.86% وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** فإن هذه النسبة تفوق نسبة 75% بمعنى أنه يمكن منح التصنيف رقم 1 لهذ النسبة وبالتالي فإن ربحية البنك في هذه السنة جيدة بالرجوع إلى هذه النسبة.

أما فيما يخص التصنيف الكلي للبنك للأربع سنوات السابقة فإن متوسط نسبة الدخل من التمويل إلى اجمالي الدخل فهو 75% وهذا ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 حسب نظام التقييم المصرفي **camels** وبالتالي ربحية البنك جيدة.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-38): ملخص نسب تحليل الربحية

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على متوسط الأصول	%0.59	%0.49	%0.49	%0.33
التصنيف السنوي	3	3	3	4
نسبة المصروفات إلى الايرادات	%86.97	%89.70	%90.52	%54.49
التصنيف السنوي	5	5	5	2
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	**%77.27**	**%78.46**	**%64.47**	**%78.86**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**2**	**1**
التصنيف الكلي للربحية خلال الأربع سنوات	**3**			

المصدر: تم اعداده انطلاقا من الجداول السابقة

من الجدول أعلاه يتبين أن ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل التصنيف رقم 3 وحسب نظام التقييم المصرفي **camels** خلال السنوات الأربعة الأخيرة، بمعنى أن البنك يظهر نقاط ضعف رئيسية في إدارة أرباح البنك، وقد يشهد البنك انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

المبحث الثالث: مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمؤشرات السيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق

حسب نظام التقييم المصرفي **CAMELS** يتم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معايير السيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق بالإضافة إلى المعايير التي تم تناولها في المبحث الثاني، وهذا ما سيتم تفصيله في هذا المبحث أي معرفة إلى أي مدى يطبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعايير السيولة، الإدارة والحساسية لمخاطر السوق.

المطلب الأول: تحليل سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام مثل عناصر جودة الأصول والأرباح ورأس المال، ورغم ذلك فقد ينظر البعض إلى عنصر السيولة بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في المشكلات وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماته، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال ومن ثم تدني مستوى التدفقات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر على أوضاع السيولة.

يستند تحليل عنصر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى العديد من النسب المالية والتي سنوضحها فيما يلي:

1- **نسبة تغطية السيولة (LCR)**: وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{الأصول ذات السيولة العالية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة}} \geq 100\%.$$

والجدول الموالي يوضح طريقة حساب نسبة تغطية السيولة (LCR) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم(3-39): نسبة تغطية السيولة

البيان	2012	2013	2014	2015
الأصول ذات السيولة العالية	261.309.688,25	329.593.084,25	447.854.604	206.874.889,75
صافي التدفقات النقدية الخارجة	214.052.301,65	233.650.030,15	268.527.786	231.838.603,60
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%122	%141	%167	%089
التصنيف السنوي	1	1	1	2
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من القوائم المالية للبنك

$$\text{متوسط نسبة تغطية السيولة} = \frac{\%122+\%141+\%167+\%89}{4} = \%129.75$$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية السيولة في ارتفاع مستمر حيث بلغت هذه النسبة سنة 2012 (122%) أي أنها تتجاوز نسبة 100% والتي أقرتها لجنة بازل الثالثة وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك في هذه السنة جيدة، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات 2013-2014 حيث بلغت هذه النسبة على التوالي 141% و 167% وهي نسب مرتفعة جدا وهذا يدل على أن البنك يحتفظ بحجم أكبر من الأصول ذات السيولة المرتفعة بنسبة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك جيدة.

أما بالنسبة لسنة 2015 فإن هذه النسبة انخفضت بشكل كبير حيث وصلت إلى 89% أي أن حجم الأصول ذات السيولة المرتفعة أقل من التدفقات النقدية الخارجة وهذه النسبة هي أقل من 100% هو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 2 أي أن سيولة البنك مرضية.

أما فيما يخص التصنيف الكلي لسيولة البنك خلال السنوات الأربعة فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة حيث بلغ متوسط نسبة السيولة 129.75% وهذه النسبة هي أكبر من 100% هو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك جيدة فيما يخص السنوات الأربعة.

2- **نسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR):** تستخدم هذه النسبة لمعرفة السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل المدى، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، ويقوم البنك بحساب هذه النسبة مرة كل ثلاث أشهر وتخضع لمراقبة سلطات الإشراف، وتحسب هذه النسبة بالطريقة التالية:

$$\textbf{نسبة التمويل الصافي المستقرة} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة}}{\text{المبالغ المطلوبة للتمويلات المستقرة}} > 100\%$$

تتمثل الموجودات السائلة عالية الجودة في: الأموال الخاصة + الخصوم التي مدة حياتها أكثر من سنة + الودائع تحت الطلب ولأجل أقل من سنة والمستقرة أي التي لم يتم سحبها.

الجدول الموالي يوضح طريقة حساب صافي التمويل المستقر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم(3-40): نسبة صافي التمويل المستقرة

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الموجودات السائلة عالية الجودة	280.743.130	319.103.440	411.612.729	209.063.153
المبالغ المطلوبة للتمويلات المستقرة	200.770.986	247.207.929	263.173.935	223.883.870
نسبة صافي التمويل المستقرة	%140	%129	%156	%93
التصنيف السنوي	1	1	1	2
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من القوائم المالية للبنك

$$\textbf{متوسط نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\%93+\%156+\%129+\%}{4} = 129.5\%.$$

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي التمويل المستقرة بلغت سنة 2012 (140%) أي أنها تتجاوز نسبة 100% والتي أقرتها لجنة بازل الثالثة وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك في هذه السنة جيدة ، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات 2013-2014 حيث بلغت هذه النسبة على التوالي 129% و 156% وهي نسب مرتفعة جدا وهذا يدل على أن البنك يحتفظ بحجم أكبر من

الأصول ذات السيولة المرتفعة بنسبة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك جيدة.

أما بالنسبة لسنة 2015 فإن هذه النسبة انخفضت بشكل كبير حيث وصلت إلى 93% أي أن حجم الأصول ذات السيولة المرتفعة أقل من التدفقات النقدية الخارجة وهذه النسبة هي أقل من 100% هو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 2 أي أن سيولة البنك مرضية.

أما فيما يخص التصنيف الكلي لسيولة البنك خلال السنوات الأربعة فيما يتعلق بنسبة صافي التمويل المستقرة حيث بلغ متوسط نسبة السيولة 129.75% وهذه النسبة هي أكبر من 100% هو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 1 أي أن سيولة البنك جيدة فيما يخص السنوات الأربعة.

3- نسبة التوظيف (نسبة القروض إلى الودائع وما في حكمها)

تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، كما تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

الجدول رقم(3-41) : نسبة التوظيف

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
القروض	604.450.835	745.767.451	954.942.389	836.825.047
الودائع وما في حكمها	866.269.292	1.006.429.671	1.252.910.015	1.167.702.586
نسبة صافي التمويل إلى الأصول	%69.78	%74.10	%76.22	%71.66
التصنيف السنوي	3	5	5	5
التصنيف الكلي	5			

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

نسبة التوظيف = القروض / الودائع وما في حكمها

متوسط نسبة التوظيف للسنوات الأربعة = $\frac{69.78\%+74.1\%+76.22\%+71.66\%}{4}$ **= 72.94%**

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة التوظيف غير مستقرة عبر السنوات الأربع حيث بلغت نسبة التوظيف 69.78% سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع الودائع وما في حكمها وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 3، أما في سنة 2013 فبلغت نسبة التوظيف 74.10% وهي نسبة كبيرة بمعنى أن البنك يمنح حجما كبيرا من القروض على حساب سيولته وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم5، أما في سنة

2014 فقد ارتفعت النسبة إلى 76.22% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا ما يضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ولذلك يمكن منح التصنيف رقم 5 كذلك في هذه السنة ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2015 حيث بلغت النسبة 71.66% وهي نسبة مرتفعة وهذا راجع لارتفاع حجم القروض الممنوحة بنسبة أكبر من ارتفاع الودائع وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 5.

أما فيما يخص التصنيف الكلي للبنك خلال السنوات الأربعة بلغت متوسط نسبة التوظيف 72.94% وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 5.

4- نسبة القروض إلى اجمالي الأصول:

الجدول رقم(3-42): نسبة القروض إلى اجمالي الأصول

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
القروض	604.450.835	745.767.451	954.942.389	836.825.047
الأصول	**984.582.631**	**1.121.447.078**	**1.376.079.117**	**1.308.921.400**
نسبة القروض إلى اجمالي الأصول	**%61.39**	**%66.50**	**%69.40**	**%63.93**
التصنيف السنوي	**3**	**4**	**4**	**3**
التصنيف الكلي	**4**			

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من القوائم المالية للبنك.

متوسط نسبة القروض إلى اجمالي الأصول = $\frac{\%63.93+\%69.40+\%66.50+\%61.39}{4}$ **= %65.30**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القروض إلى اجمالي الأصول لسنة 2012 بلغت 61.39% بمعنى أن 61.34% من أصول البنك هي قروض ممنوحة وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف 3. أما في سنة 2013 فقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة ارتفاع حجم القروض بنسبة أكبر من ارتفاع الأصول وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 4 وهو نفس الشيء بالنسبة لسنة 2014 حيث بلغت نسبة القروض إلى اجمالي الأصول 69.40% أي أن حجم القروض أيضا ارتفع بنسبة أكبر من ارتفاع الأصول وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 4 بينما انخفضت هذه النسبة سنة 2015 لتصل إلى 63.93 % أي أن حجم الأصول ارتفع بنسبة أكبر من ارتفاع حجم القروض وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف 3.

أما فيما يخص التصنيف الكلي للسنوات الأربعة فإن متوسط نسبة القروض إلى اجمالي الأصول بلغ نسبة 65.30% أي أن 65.30% من أصول البنك هي قروض ممنوحة وهوما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 4.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-43): ملخص نسب السيولة

الوحدة: 1000دج

البيان	2012	2013	2014	2015
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%122	%141	%167	%089
التصنيف السنوي	1	1	1	2
نسبة صافي التمويل المستقرة	**%140**	**%129**	**%156**	**%93**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**	**2**
نسبة صافي التمويل إلى الأصول	**%69.78**	**%74.10**	**%76.22**	**%71.66**
التصنيف السنوي	**3**	**5**	**5**	**5**
التصنيف الكلي للسيولة خلال الأربع سنوات	**2**			

المصدر: من اعداد الباحثة.

من الجدول أعلاه يتبين أن سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل التصنيف رقم 2 وهذا حسب نظام التقييم المصرفي **camels** خلال السنوات الأربعة الأخيرة، بمعنى أن سيولة البنك بمعنى أن البنك يملك سيولة جيدة.

المطلب الثاني: تحليل إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الزيارات الميدانية التي أجراها البنك المركزي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص تقييم الإدارة تم الخروج بالنقاط التالية والتي سنقوم بإيجازها فيما يلي:

- التنظيم العام للبنك لا يتوفر على بطاقات المهام؛
- من خلال المقابلات مع المسؤولين تبين عد احترام الهيكل التنظيمي وهذا نتيجة لعدم وجود توافق بين الموظفين وطبيعة مناصبهم؛
- من بين 6 أعضاء لمجلس الادارة للبنك فقط المدير العام لديه الاعتماد، هذه الوضعية منذ 2011/08/09.
- أسماء الثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة الذين تم تنصيبهم في أوت 2011 غير مسجلين في السجل التجاري المؤرخ في تاريخ 2009/07/28.
- المستخدمين لدى البنك ذو مستوى جامعي يمثلون 40% من إجمالي العمال والذين يصل عددهم 8021 من بينهم 658 إطار سامي.
- لا توجد هيئة مستقلة مخصصة للمراقبة الدائمة؛
- المبدأ الخاص بفصل المهام غير ملاحظ؛
- ادارة المخاطر التشغيلية غير مطبقة على مستوى البنك؛
- نقص تبادل المعلومات بين الهياكل المختلفة على مستوى البنك؛
- المدير العام لا يشارك في قيادة وتنسيق حماية نظام المعلومات؛
- غياب وظيفة التدقيق المعلوماتي على مستوى البنك؛

- لا يوجد قطب خاص باليقظة التكنولوجية على مستوى البنك؛
- عدم وجود غلق آلي للأنظمة؛
- المديرية الخاصة بالمعلوماتية ليست مقسمة وظيفيا وتقنيا؛
- لا توجد اجراءات تؤطر تثبيت أو وضع البرامج على الأنظمة المستغلة؛
- لا توجد اجراءات توضح تصحيحات مستعجلة على الأنظمة المطبقة؛
- قاعة الآلات غير مؤمنة.
- عدم وجود تحديث للمخاطر المرتبطة بنظام المعلومات منذ سنة 2006؛
- عدم وجود تغيير آلي للأرقام السرية للحسابات؛

من خلال هذه الملاحظات نستنتج بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه نقص واضح على مستوى الإدارة بحيث نجد أنه هناك ضعف شديد في ممارسات إدارة المخاطر وعدم قدرة مجلس الإدارة على تصحيح المشاكل وتطبيق نظام مناسب لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى وجود مشاكل على مستوى نظام المعلومات الخاص بالبنك ومشاكل على مستوى الرقابة الداخلية وهذا ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم 5. للسنوات الأربعة.

المطلب الثالث: تحليل حساسية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر السوق

للحكم على مدى حساسية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر السوق قمنا بإعداد استمارة موجهة لأعضاء مجلس الإدارة، لكن تعذر علينا الوصول إليهم وبالتالي رفض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة، لذلك تعذر علينا القيام بتحليل الحساسية لمخاطر السوق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مما سبق يمكن التوصل إلى التقييم الكلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يتم استنادا للتصنيف المركب لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي **camels** .

الجدول رقم (3- 44): التقييم الكلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

التصنيفات	2012	2013	2014	2015
تصـــــنيف رأس المال	1	1	1	1
تصـــنيف جـــودة الأصول	4	3	3	4
تصنيف الربحية	3	3	3	2
تصنيف السيولة	2	2	2	3
تصنيف الإدارة	5	5	5	5
التصنيف الكلي	3	3	3	3
التصـــنيف الكلـــي للأربع سنوات		3		

المصدر: من اعداد الباحثة.

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكن منحه التصنيف رقم 3 حسب نظام التقييم المصرفي camels بمعنى أن البنك سليم نسبيا لكن تواجهه بعض نقاط الضعف مثل تزايد حجم القروض المتعثرة وعدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز أيضا سوء إدارة للأرباح وعلى عكس ذلك فإن ملاءة البنك جيدة بمعنى أنه يملك رأس مال جيد أي أنه يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر والذي يتماشى مع المتطلبات العالمية للملاءة المصرفية، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه أداء قوي ويضمن النمو الجيد للأصول.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تبين أن البنوك الجزائرية لا تملك نظام تقييم مصرفي يعتمد عليه بنك الجزائر في مراقبته لهذه الأخيرة، بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي تم ذكرها سابقا، لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويشترك نظام التقييم المصرفي الأمريكي مع القواعد الاحترازية التي تطبق في الجزائر في الأخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة. وقد اعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي على مجموعة من النسب.

إن نظام التقييم المصرفي الأمريكي يكشف عن نقاط القوة والضعف التي يتميز بها البنك وبذلك فإن المعلومات التي يكشف عنها تساهم في تسهيل عملية الرقابة وتقييم الأداء.